العرب
الجمعة 2021/08/13
السنة 44 العدد 12147

أبواب تركيا لم تعد مفتوحة أمام اللاجئين

الاعتداء على محال تجارية للاجئين سوريين من قبل أتراك غاضبين

لم يعد اللاجئون السوريون ضيوفا مرحبا بهم في تركيا وسط تصاعد مشاعر الكراهية والعدائية تجاههم، وعكس الاعتداء الأخير على محال تجارية للاجئين سوريين حجم غضب الأتراك من سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الحكومة التركية. وفيما استغل النظام ورقة اللاجئين لتحقيق مكاسب سياسية، يحمّل طيف واسع من الشارع التركي اللاجئين مسؤولية ارتفاع البطالة وتردي أوضاعهم الاقتصادية.

اللاجئون ضيوف لم يعد مرحبا بهم في تركيا

أنقرة – تصاعدت المشاعر المعادية للاجئين في تركيا أعقاب أعمال شغب وهجمات استهدفت منازل ومتاجر مملوكة لسوريين، في خطوة تؤكد مرة أخرى سوء المعاملة التي يتعرض لها اللاجئون، وأن سياسة الباب المفتوح التي لطالما روج لها النظام التركي برئاسة رجب طيب أردوغان مجرد ورقة انتخابية لتحقيق مكاسب داخلية وخارجية لا أكثر.

وحطم العشرات من الأتراك الغاضبين سيارات ومحالا تجارية يُعتقد أنها تعود للاجئين سوريين في أنقرة، ما دفع الشرطة إلى التدخل، وفق ما أفادت تقارير نشرتها وسائل إعلام محلية الخميس.

واندلع الشغب في وقت متأخر الأربعاء، في أعقاب شجار بين سكان أتراك ولاجئين سوريين على الأرجح، تم خلاله طعن تركي حتى الموت، بحسب الإعلام المحلي.

> 70
> في المئة من الأتراك يدعون لإغلاق حدود بلادهم في وجه اللاجئين السوريين

وأظهرت صور تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي العشرات من الرجال الغاضبين وهم يخترقون طوقا أمنيا فرضته الشرطة، ومن ثم يحطمون سيارات ومحالا تجارية.

وقال مكتب محافظ أنقرة ليل الأربعاء إن "التظاهرات والأحداث التي وقعت في حي ألتنداغ انتهت نتيجة سعة صدر مواطنينا والعمل الشاق لقواتنا الأمنية".

وأضاف "شعبنا مطالب بعدم إضفاء صدقية على الأخبار الاستفزازية والتعليقات"، في إشارة إلى الخلاف الذي أدى إلى الاضطرابات.

وأفادت وكالة الأناضول الرسمية عن توقيف "اثنين من الرعايا الأجانب" وتوجيه تهمة القتل إليهما على خلفية الخلاف الدامي.

واعتقلت السلطات نحو ثمانين شخصا يشتبه بأنهم شجعوا أو شاركوا في الهجوم على محلات تجارية لسوريين، في أجواء تؤكد تصاعد خطاب كراهية الأجانب في تركيا.

ويأتي هذا التوتر في وقت تظهر استطلاعات الرأي تنامي المشاعر المعادية للاجئين في صفوف العديد من الأتراك.

وحسب استطلاع أجرته شركة ميتروبول، وهي شركة أبحاث محلية رائدة، فإن 70 في المئة من المواطنين الأتراك يقولون إنه يجب إغلاق حدود البلاد في وجه اللاجئين. وبالمقابل، رأى نحو 24 في المئة من الأتراك الذين شاركوا في الاستطلاع، أنّ الأبواب يجب أن تظل مفتوحة.

وتؤوي تركيا 3.6 مليون لاجئ سوري، بموجب اتفاقية أبرمتها عام 2016 مع الاتحاد الأوروبي لمنع تدفق اللاجئين إلى دوله. ويعمل الطرفان حاليا على تعديل الاتفاق.

وتلقت أنقرة، مقابل إنشائها مخيمات للاجئين في جنوب شرق البلاد تؤوي حاليا بالمجمل أكثر من أربعة ملايين شخص، تمويلا بالمليارات من الدولارات.

وتشكل العوامل الاقتصادية أحد أبرز الدوافع وراء عداء الأتراك المتزايد للاجئين خاصة من أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة، أمام منح اللاجئين فرصا أوفر للحصول على سكن بأسعار معقولة ووظائف منخفضة الأجر.

ويلقي العديد من الأتراك باللوم على السوريين في ارتفاع معدل البطالة في البلاد، على افتراض أنهم يأخذون الوظائف المتاحة بأجور أقل.

وتوصلت استطلاعات رأي محلية سابقة إلى أن 71.4 في المئة من الأتراك يعتقدون أن السوريين يأخذون وظائفهم.

كما أظهرت النتائج أن 67.4 في المئة منهم يوافقون على أن السوريين يرفعون معدلات الجريمة.

وتحمل المعارضة التركية أردوغان مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية في بلدهم مقابل استغلاله ورقة للاجئين لابتزاز أوروبا في ملفات المنطقة الحارقة.

وسبق أن طلب أردوغان من أوروبا المزيد من الدعم لمساعدة بلاده في إيواء اللاجئين، مشيرا في ذلك إلى العدد الكبير من اللاجئين الذين تستضيفهم تركيا، وهدد بفتح حدوده مع أوروبا إذا لم يستجب الاتحاد الأوروبي له.

كما طالب بالمزيد من الأموال وكذلك مساعدة بلاده في إقامة منطقة آمنة للاجئين شمالي سوريا، حيث يريد توطين ما يصل إلى ثلاثة ملايين لاجئ سوري هناك.

ودأب أردوغان على اللعب على ورقة اللاجئين السوريين والتهديد بفتح الحدود لهم باتجاه أوروبا وإغراقها بهم كما حدث في 2015، في الضغط على الاتحاد الأوروبي ودوله، في سبيل تحقيق المزيد من المكاسب المادية والسياسية.

وأثار حزب المعارضة الرئيسي الشهر الماضي جدلا من خلال تعهده بإعادة اللاجئين السوريين إلى "الوطن" في حال وصوله إلى السلطة في الانتخابات العامة المقررة عام 2023.

وفرض رئيس بلدية مدينة بولو تانجو أوزجان، المنتمي لحزب الشعب الجمهوري المعارض، رسوما تزيد بنسبة 10 أضعاف على فواتير المياه الخاصة بالسوريين، فيما تعهد زعيم المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو بترحيل جميع اللاجئين السوريين من تركيا في مدة زمنية أقصاها سنتان حال وصل حزبه إلى الحكم.

وأبدى ناشطون أتراك في مواقع التواصل الاجتماعي تأييدهم لهذا الخطاب. وشنوا حملات تحض على إجبار السوريين على العودة إلى ديارهم. ولقي هذا الخطاب صدى في الشارع التركي الذي سبق وأن استهدف السوريين في مناسبات كثيرة.

وبموازاة ذلك، كشفت منصّة تيت التركية، المتخصصة في التحقق من صحة الأخبار والتي تحظى بمتابعة واسعة في تركيا، هذا الأسبوع عن العديد من التعليقات المضللة على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن اللاجئين، يتعلّق العديد منها بالأفغان.

وتحظى المسألة باهتمام متزايد على وقع المكاسب السريعة التي يحققها متمردو حركة طالبان في أفغانستان، ما من شأنه أن يؤدي إلى تدفق المهاجرين بمجرد استكمال عملية انسحاب القوات الأجنبية في نهاية الشهر الحالي.

وتشكل تركيا واحدا من الممرات الرئيسية للمهاجرين الأفغان الباحثين عن مأوى في أوروبا.

وتخلق موجة جديدة محتملة من اللاجئين الأفغان موجة أخرى من النزعة القومية التي يمكن أن تجتذب المزيد من الانتقادات الدولية وتزيد من مخاطر الاحتجاجات العنيفة في البلاد.

ومع تحقيق قوات طالبان لمكاسب في أفغانستان، يدق السياسيون الأتراك ناقوس الخطر بشأن احتمال العبء الأكبر الذي يمثله اللاجئون، فيما يتخذ آخرون خطوات للتمييز ضد اللاجئين الموجودين بالفعل والذين تستضيفهم أنقرة.

أرمينيا مستعدة لإجراء محادثات سلام مع أذربيجان

يريفان – أبدت أرمينيا استعدادها لإجراء محادثات سلام جديدة مع أذربيجان تنظمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقال رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان الخميس إن أرمينيا سوف تشارك في مفاوضات "على مستوى أعلى... نحن بانتظار مقترحات ملموسة".

وكانت الحدود بين البلدين ساحة صراع لمدة أشهر، وألقى كل جانب باللائمة على الآخر في القتال الذي خلف قتلى وجرحى.

وخاضت الجمهوريتان السوفيتيتان سابقا حربا بشأن منطقة ناغورني قرة باغ في سبتمبر 2020، واستعادت أذربيجان أجزاء كبيرة من الأرض التي خسرتها أمام أرمينيا في أوائل تسعينات القرن الماضي.

ولقي أكثر من 6500 شخص في القتال حتفهم، ورغم وقف إطلاق النار بوساطة روسية، فإن التوترات لا تزال مشتعلة.

واتهمت أذربيجان جارتها مؤخرا بعدم سحب جنودها بشكل كامل من المناطق التي يوجد فيها قوات حفظ سلام روسية، وقالت إن هذا يمثل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار.

ونددت أذربيجان الأربعاء بانتهاك أرمينيا للإعلان الثلاثي المشترك الموقع بين باكو ويريفان وموسكو يوم العاشر من نوفمبر 2020، بشأن الهدنة في إقليم قرة باغ.

وأفادت وزارة الدفاع الأذرية في بيان بأنه وفقا للإعلان الثلاثي المشترك فإن بقايا القوات الأرمنية التي كان لا بد من سحبها بالكامل من الأراضي الأذرية، لا تزال موجودة في أراض تنتشر فيها مؤقتا قوات حفظ السلام الروسية.

وأوضح البيان أن أرمينيا تنقل في الآونة الأخيرة قواتها إلى أراض أذرية تنتشر فيها مؤقتا قوات حفظ السلام الروسية، وتنشئ فيها مخافر، مؤكدا أن ذلك يشكل انتهاكا صارخا للإعلان الثلاثي.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تتواصل فيه الدعوات الدولية المطالبة بضرورة التهدئة بين الطرفين.

وكانت الولايات المتحدة قد دعت كلا من أذربيجان وأرمينيا إلى التهدئة، وذلك عقب التوترات التي نشبت بينهما مؤخرا بسبب ترسيم الحدود في المناطق المحررة من إقليم ناغورني قرة باغ، في خطوة أثارت المخاوف بتفجر نزاع جديد بين يريفان وباكو.

كابول تعرض على طالبان تقاسم السلطة مقابل وقف العنف

الدوحة – قالت مصادر مطلعة إن كابول عرضت على حركة طالبان اتفاقا لتقاسم السلطة مقابل وقف العنف الذي يجتاح البلاد.

وأكد مصدر في فريق مفاوضي الحكومة الأفغانية لوكالة فرانس برس الخميس طالبا عدم الكشف عن هويته "نعم، قدّمت الحكومة عرضا عبر الوسيط القطري.. الاقتراح يسمح لطالبان بتقاسم السلطة مقابل وقف العنف في البلاد".

وتعقد الحكومة وحركة طالبان محادثات متقطّعة منذ أشهر في العاصمة القطريّة، لكنّ مصادر مطّلعة أشارت إلى أنّ المفاوضات تتراجع مع تقدّم طالبان في ساحة المعركة.

وأوضح رئيس اللجنة العليا للمصالحة الوطنية الأفغانية عبدالله عبدالله، في تصريحات صحافية إنه لم يتم تسجيل أي تقدم في مفاوضات السلام حتى الآن.

وتابع كبير مفاوضي السلام الأفغان خلال لقائه ممثلي عدد من الدول الأجنبية في العاصمة القطرية الدوحة الخميس إلى أن الوضع في بلاده حساس وحرج.

وأضاف أنه ولعدم جدية حركة طالبان في عملية السلام لم يتم تسجيل أي تقدم خلال الأشهر الأخيرة.

ولفت أنه في حال كانت طالبان ترغب في كسب ثقة الشعب والحكومة، عليها أولا وقف هجماتها على المدن الكبرى.

وسيطرت حركة طالبان الخميس على مدينة غزنة الاستراتيجية، الواقعة على بعد 150 كلم في جنوب غرب كابول، لتقترب بذلك أكثر فأكثر من العاصمة، بعدما سيطرت خلال أيام على معظم النصف الشمالي من البلاد.

وأقرّت الحكومة بخسارتها المدينة، لكنها أكدت أن المعارك ما زالت مستمرة.

وقال الناطق باسم وزارة الداخلية مرويس ستانيكزاي في رسالة إلى وسائل الإعلام عبر تطبيق واتساب "سيطر العدو على غزنة.. ثمة معارك ومقاومة" من قبل قوات الأمن.

وغزنة هي أقرب عاصمة ولاية من كابول يحتلها المتمردون منذ أن شنوا هجومهم في مايو، مستغلين بدء انسحاب القوات الأجنبية الذي من المقرر أن يُستكمل بحلول نهاية الشهر الحالي.

وكان الرئيس أشرف غني يرفض حتى الآن الدعوات إلى تشكيل حكومة مؤقتة غير منتخبة، تضم ممثلين عن طالبان. لكن تغيير موقفه المفاجئ قد يكون متأخراً جداً، باعتبار أن المتمردين لم يبدوا أي إشارة، منذ انطلاق مفاوضات السلام إزاء استعدادهم للتوصّل إلى تسوية.

ولا مؤشرات على تغيير في موقفهم راهناً خصوصاً بعد تقدمهم بوتيرة سريعة في الأيام الأخيرة. ففي أسبوع واحد، سيطروا على عشر من أصل أربع وثلاثين عاصمة ولاية أفغانية، سبع منها في شمال البلاد، وهي منطقة كانت دائماً تتصدى لهم في الماضي.

ورغم أنّ طالبان موجودة منذ فترة في ولايتي وردك ولوغار على بعد عشرات الكيلومترات من كابول، إلا أنّ سقوط غزنة يشكّل إشارة مقلقة للغاية بالنسبة إلى العاصمة.

وتعدّ المدينة نقطة مهمة على المحور الرئيسي الذي يربط كابول بقندهار، ثاني أكبر مدن أفغانستان إلى الجنوب. ويسمح الاستيلاء عليها للمتمردين بقطع خطوط إمداد الجيش البرية إلى الجنوب.

ومن شأن ذلك أن يضاعف الضغوط على قوات الجو الأفغانية، إذ يتعيّن عليها قصف مواقع طالبان وإيصال التعزيزات والإمدادات إلى المناطق التي لا يمكن بلوغها براً.

ويحاصر متمردو طالبان منذ أشهر قندهار، عاصمة الولاية التي تحمل الاسم ذاته، ولشركاه عاصمة ولاية هلمند، وهما اللتان تُعدان من المعاقل التقليدية للحركة. وتدور معارك عنيفة بين طالبان والقوات الأفغانية منذ أيام عدّة.

عبدالله عبدالله

لعدم جدية طالبان لم يتم تسجيل أي تقدم في عملية السلام

وتوافد العديد من المدنيين إلى كابول في الأيام الأخيرة، حيث تتفاقم الأزمة الإنسانية. وفيما لا يزال البعض يعانون من الصدمة جراء الفظائع التي ارتكبتها طالبان أمام أعينهم، فهم يحاولون الصمود في مخيمات اللاجئين في العاصمة، وسط حالة عوز تام.

ويُفترض أن تستكمل القوات الأجنبية انسحابها من أفغانستان نهاية الشهر الحالي، بعد عشرين عاماً من تدخلها لطرد حركة طالبان من السلطة، في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة.

ولم تخف واشنطن استياءها خلال الأيام الأخيرة إزاء تضعضع الجيش الأفغاني، الذي عمل الأميركيون على تدريبه وتمويله وتجهيزه منذ سنوات.

سامي سادات جنرال شاب يقود آخر محاولات الصمود في وجه زحف طالبان

كابول – بينما يعطي الجيش الأفغاني انطباعا بأنه في حالة انهيار وغير قادر على وقف تقدم مقاتلي طالبان في أفغانستان، يشكل جنرال شاب صاعد رمزا للمقاومة في جنوب البلاد.

ويخوض سامي سادات (36 عاما) الضابط الأعلى رتبة في الجيش في الجنوب معارك إلى جانب رجاله في شوارع لشكركاه عاصمة ولاية هلمند، التي حاصرتها حركة طالبان لأشهر قبل أن تدخلها الأسبوع الماضي.

وسقطت عواصم ولايات عدة الواحدة تلو الأخرى بأيدي طالبان في الأيام الأخيرة في شمال أفغانستان، حيث يبدو وضع الحكومة ميؤوسا منه، لكن في لشكركاه وعلى الرغم من كل الصعوبات في ولاية تشكل معقلا تقليديا للمتمردين، يتصدى الجيش لطالبان.

واكتسب سامي سادات بفضل شجاعته على رأس عشرين ألف رجل من الفوج 215 الذي يقوده منذ 11 شهرا وإتقانه أساليب الاتصال، شعبية حقيقية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يوصف بـ"البطل" أو بـ"منقذ الأمة". وبفضل شعبيته الجديدة هذه تم تعيينه الأربعاء قائدا للقوات الخاصة في جميع أنحاء البلاد.

ويبدو سادات مقتنعا بأن الجيش يمكن أن يقلب المسار، ويردد رسالة واضحة مفادها أن طالبان لن تمر.

وأكد الجنرال سادات في حديثه لوسائل إعلامية قبيل ترقيته أن "كل مقاتل من طالبان يأتي إلى لشكركاه سيموت أو يبقى معوقا مدى الحياة". وقد تعكس هذه الكلمات بعض الغطرسة، لكن هذا العسكري ليس كذلك ويدرك أن الأمر سيستغرق "أسابيع" لاستعادة لشكركاه بأكملها.

وقال مسؤول أمني من أصدقائه "يمكن وصفه بأي شيء ولكن ليس بالساذج"، وأضاف أن "الذين ينتقدونه هم خصومه الذين يشددون على صغر سنه وما يعتبرونه تهورا، بينما هو في الواقع شجاعة"، موضحا أنه "يقوم بمجازفات محسوبة".

وأوضح هذا المصدر أن سادات "ليس من الذين يعطون أوامر ويختبئون خلف عربة في آخر الموكب"، وأكد أنه "مستعد لفعل أي شيء من أجل جنوده".

وعلى الرغم من سقوط مدن من دون مقاومة وترك العديد من الجنود مواقعهم بلا قتال، يبدو سادات متفائلا. وقال "لأنني أعلم أننا سننتصر. أعلم أن هذا بلدنا وأن طالبان ستهزم عاجلا أم آجلا".

حركة طالبان تواصل سيطرتها على عواصم ولايات